



القطاع الخاص محرك للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل

إصدارات منظمة العمل العربية
2026



منظمة العمل العربية

القطاع الخاص محرك للنمو
الاقتصادي وتوفير فرص العمل

الفهرس

المقدمة.....	3
المحور الأول: القطاع الخاص ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات.....	5
1. القطاع الخاص والتنمية: الفرص والأدوار.....	6
2. التحديات التي يواجهها القطاع الخاص.....	9
المحور الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية وتوفير العمل اللائق.....	17
1. دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي.....	18
أ. توليد فرص العمل والحد من البطالة.....	18
ب. تنويع مصادر الدخل القومي.....	19
ج. تعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا.....	19
د. الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).....	19
هـ. تعزيز برامج المسؤولية المجتمعية.....	19
2. دور القطاع الخاص في محاربة الفقر.....	19
3. دور القطاع الخاص في تعزيز الاندماج الاجتماعي.....	20
4. دور القطاع الخاص في توفير العمل اللائق.....	20
5. مؤشرات العمل اللائق:.....	21
المحور الثالث: دور القطاع الخاص في الدول العربية: دراسة مقارنة.....	23
1. مؤشر ممارسة الأعمال:.....	24
2. مؤشر جاهزية أنشطة الأعمال (Business Ready – B-READY):.....	26
3. مؤشر العمل في تقرير جاهزية أنشطة الأعمال:.....	26
4. دور القطاع الخاص في الدول العربية: دراسة مقارنة.....	27
التوصيات.....	29
الخاتمة.....	31
قائمة المراجع.....	33

المقدمة

يرتبط القطاع الخاص ارتباطاً وثيقاً بالتنمية، فهو فاعل اقتصادي رئيسي في كل من الدول المتقدمة والنامية، حيث يوفر القطاع الخاص العديد من فرص العمل، خاصة في الدول النامية، ومع ذلك، فإن مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة يبقى مسألة خلافية، حيث أن بعض الدول يكون للقطاع العام فيها دور أكبر مقارنة بالقطاع الخاص.

لا يزال الاقتصاد العالمي يرزح تحت وطأة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، والتي أثرت في كل القطاعات، وتتالت الأزمات العالمية في أشكال جديدة من تغيرات مناخية إلى الأزمة الصحية العالمية (جائحة كوفيد-19) إلى الحروب (الحرب الروسية - الأوكرانية) والحرب الإقليمية الراهنة. في خضم هذه الأزمات، واجهت قضايا التنمية في دولنا العربية تحديات هامة لتجاوز العقبات كالتمويل والاستثمار إلخ. ومع إعلان أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، لجأت الحكومات والمنظمات الدولية إلى القطاع الخاص كممول أساسي لقضايا التنمية (Scheyvens et al., 2016)، حيث أصبحت التنمية المستدامة هدفاً محورياً تسعى إليه جميع الدول والمنظمات الدولية، خاصة بعد اعتماد الأمم المتحدة لأجندة 2030 للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، برز القطاع الخاص كعنصر أساسي في تحقيق هذه الأهداف، نظراً لدوره الحيوي في الاقتصاد، وقدرته على الابتكار، وتوفير فرص العمل، والاستثمار في التقنيات الحديثة.

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهمية دور القطاع الخاص في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، والاستفادة من بعض التجارب، وعرض المقترحات التي يمكن تطبيقها لتفعيل هذا الدور. ومن أهم التساؤلات البحثية التي تطرحها الدراسة: ما هو دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل؟ وما هي التحديات التي يواجهها وما هي العوامل التي تحد من دوره في التنمية والتشغيل؟ وما هي سبل مواجهة هذه الصعوبات؟

وعلى الرغم من أهمية دوره، يواجه القطاع الخاص عوائق تنظيمية وإدارية وقيداً تشريعية، ومع ذلك، فإن تبني الاستدامة يوفر للشركات ميزة تنافسية، ويعزز سمعتها، ويفتح أمامها أسواقاً جديدة.

وستتناول الدراسة ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: القطاع الخاص ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات.

المحور الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية وتوفير العمل اللائق.

المحور الثالث: القطاع الخاص في الدول العربية: دراسة مقارنة.

وتعتمد منهجية هذه الدراسة على تشخيص وتحليل موضوع القطاع الخاص ودوره في تحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات التشغيل، مع عرض بعض التجارب العربية والدولية، إلى جانب تقديم بعض التوصيات لتعزيز دور القطاع الخاص.

المحور الأول:
القطاع الخاص ودوره في تحقيق أهداف التنمية
المستدامة: الفرص والتحديات

تعني التنمية المستدامة تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وتشمل الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. من بين أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والتعليم، والحد من عدم المساواة والتفاوت بين الجنسين، وإقامة البنية التحتية المستدامة، والعمل اللائق، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة التغير المناخي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وحماية المحيطات والغابات. ويضطلع القطاع الخاص اليوم بدور أساسي في عملية التنمية المستدامة، حيث يعتبر القطاع الخاص لاعباً أساسياً في تحقيق أهدافها، كما يمتلك القدرة على تسريع النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ودفع الابتكار في مختلف القطاعات.

ومع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، بدأت الدول في تحويل اهتمامها نحو إيجاد حلول للمشاكل البيئية والاقتصادية. بإدراك حقيقة أن العالم يعاني من مشاكل بيئية بسبب أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية التي تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، أدى إلى الدعوة للتوجه نحو التنمية الخضراء.

وقد أدى التحول نحو نهج صديق للبيئة في النشاط الاقتصادي إلى تطوير مفهوم التنمية الخضراء لاستيعاب الواقع الجديد، متجاوزاً بذلك فكرة التنمية المستدامة، ويعرف هذا النهج على أنه شكل جديد من أشكال التنمية له توجه مشترك تجاه الاقتصاد والبيئة والمجتمع، ويهدف إلى تراكم الثروة الخضراء وتعزيز رفاهية الإنسان لتحقيق الانسجام بين الطبيعة والإنسانية، حيث لم يعد التركيز الرئيسي على المصالح الاقتصادية، بل هو مزيج اجتماعي واقتصادي وبيئي شامل، وهو يعتمد على الابتكار الأخضر وله بعض الخصائص مثل الاستهلاك الرشيد، وانخفاض الانبعاثات، فضلاً عن الحفاظ على رأس المال البيئي، إنه يستلزم تحويلاً شاملاً للنظام الاقتصادي الطبيعي الاجتماعي لتحقيق قيم الرفاهية الإيجابية، من خلال التحول من العجز البيئي إلى الفائض، مع إحداث ثورة من هدف تعظيم النمو إلى تعظيم الرفاهية الصافية واعتماد نظام للتنمية البشرية قائم على العدالة حيث تكون الإنسانية هي القوة الدافعة (Hu, 2014; Odero, 2013).

ويمكن القول بأن تعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب جهوداً مكثفة من جميع الجهات، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني وشركاء التنمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وزيادة كفاءة الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية. ولابد هنا من وضع استراتيجية واضحة، وخطط مبتكرة، ومنهج جيد، وحوافز كافية لإشراك القطاع الخاص ودعم دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث أن القطاع الخاص سيساعد على تقديم الاستثمارات والتمويل اللازم للمشروعات، ويساهم في خلق فرص العمل وتوفير الموارد، وتقديم السلع والخدمات، بالإضافة إلى تحفيز الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال. وأكد Diaz, Granados and Sheehy (2022) على دور المنظمات الربحية في وضع واعتماد وتطوير وتنفيذ السياسات العامة التي تعزز الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

1. القطاع الخاص والتنمية: الفرص والأدوار

يمثل القطاع الخاص المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في معظم الدول، حيث يساهم في خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، وتحفيز الابتكار. كما يلعب دوراً اجتماعياً من خلال المسؤولية المجتمعية، وبشيء من التفاصيل، فإن دور القطاع الخاص يتمثل في:

أ. خلق فرص العمل، وتعزيز التعليم والتدريب:

يعد خلق فرص العمل وتعزيز التعليم والتدريب ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وضمان النمو الاقتصادي، ويساهم القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة، مما يقلل من معدلات البطالة. كما يساهم في تطوير المهارات من خلال برامج التدريب والتعليم المستمر والتدريب أثناء العمل، وهو ما يدعم الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف الثامن الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي من أهداف التنمية المستدامة.

أكد Becker (1962) أنه في الفترات الأولى من العمل في حياة الفرد، تنخفض الأرباح المحققة مع زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري. ومع تقدم الفرد في العمر، تزداد أرباحه الملحوظة حيث يجني الثمار الناتجة

من هذه الاستثمارات. كما أكد Barron et al. (1998) على أن التدريب أثناء العمل مرتبط بانخفاض طفيف في الأجر الأولي للفرد. علاوة على ذلك، فإن التدريب أثناء العمل له تأثير أكبر على نمو إنتاجية الفرد منه على نمو الأجور. وأكد Becker (1980) أنه يمكن تطبيق نتائج تحليل التدريب أثناء العمل على أنواع أخرى من الاستثمار في رأس المال البشري؛ حيث يقوم العمال دائماً بزيادة مهاراتهم ومعرفتهم أثناء العمل من أجل زيادة إنتاجيتهم ومن ثم زيادة أجورهم في المستقبل. ويمكن القول أن أجر العمال في حالة حصولهم على التدريب العام أقل من إنتاجيتهم الحدية؛ أي أنهم يتحملون تكلفة التدريب لأنهم يتلقون أجوراً أقل من إنتاجيتهم، فالعمال الذين يتلقون تدريباً عاماً يضحون بأرباحهم على المدى القصير للحصول على أرباح طويلة المدى.

ب. تشجيع التكنولوجيا والابتكار:

يساهم القطاع الخاص في تحفيز الابتكار، ويمكن للمؤسسات تجربة أفكار جديدة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات سوق العمل، ويطور حلولاً تكنولوجية للمشاكل البيئية، مثل إعادة التدوير. لقد أعطت الاستراتيجية العالمية للتنمية الخضراء زخماً للأنشطة الاقتصادية الخضراء عالمياً من خلال التركيز على القطاعات الصديقة للبيئة، مثل الطاقة المتجددة وإعادة التدوير والزراعة وغيرها، مما ساهم في ظهور الاقتصاد الأخضر وتنامي أهميته كمفهوم، مما منحه زخماً خلال العقد الماضي كأداة لتحقيق التنمية الخضراء؛ حيث يُستبدل هدف معدل النمو الثابت بمعدل نمو يراعي الإدماج الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع مع ضمان حماية البيئة.

كما تلعب التكنولوجيا دوراً أساسياً في تسريع وتيرة التنمية المستدامة، بخاصة في مجالات الطاقة والماء والزراعة. ويقوم القطاع الخاص بالاستثمار في تقنيات متطورة لتحسين كفاءة استخدام الموارد، سواء كان ذلك من خلال تطوير أنظمة طاقة متجددة أو تقنيات الري الذكي في الزراعة. ويعكس ذلك التزام الشركات بتوجيه الابتكار نحو حلول تقنية مستدامة تعزز الإنتاجية وتحد من الآثار البيئية الضارة. وتشير أحدث تقديرات الدولية¹، إلى أن سوء إدارة النفايات يمثل تكلفة اقتصادية وبيئية متزايدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ تتسبب الممارسات غير السليمة لإدارة النفايات في أضرار بيئية تُقدَّر بنحو 7.2 مليار دولار سنوياً. وتنتج المنطقة أكثر من 155 مليون طن من النفايات سنوياً، في حين لا تتجاوز نسبة النفايات التي يعاد استخدامها أو تدويرها أو تحويلها إلى سماد 10%، بينما تُدار نحو 67% من النفايات بصورة غير سليمة. كما يقدر البنك الدولي أن ما يصل إلى 83% من النفايات التي يتم جمعها في المنطقة تمتلك إمكانية لإعادة الاستخدام أو التدوير أو استرداد الطاقة، بما يمثل فرصة اقتصادية غير مستغلة.

ج. توفير البنية التحتية والاستثمار في الطاقة النظيفة:

يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في توفير البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق، والسكك الحديدية، والنقل والمواصلات. كما يساعد على توفير الطاقة النظيفة والمشاركة الإيجابية في العمل المناخي، وتطوير مشروعات الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية، والرياح. وتتجه الطاقة المتجددة نحو مستقبل واعد، حيث تلاقي تطوراً ملحوظاً في مجالات التكنولوجيا والابتكار، كما يشهد الاستثمار في تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ارتفاعاً ملحوظاً بفضل انخفاض تكاليف الإنتاج والتكنولوجيات الحديثة التي تعزز كفاءة هذه المصادر.

ويسعى النظام الاقتصادي البيئي الاجتماعي إلى تحقيق توازن بين النشاط الاقتصادي، والاحتياجات الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، بينما يركز النظام الاقتصادي العادي أكثر على النمو الاقتصادي والربح دون مراعاة كافية للآثار الاجتماعية والبيئية - لتحقيق قيم الرفاهية الإيجابية.

وتعدّ استثمارات القطاع الخاص في المشاريع المستدامة ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ يتيح توجيه هذه الاستثمارات نحو تعزيز البنية التحتية المستدامة فرصاً هائلة لتطوير المجتمعات ودعم نمو

اقتصادي يعتمد على الموارد البيئية بشكل ذكي. ويتيح توجيه الاستثمارات نحو هذا الاتجاه تطوير وتحديث البنية التحتية بشكل يعزز الاستدامة، سواء كان ذلك من خلال تحسين نظم النقل العام، أو بناء مرافق توليد الطاقة المتجددة. ويعكس هذا التوجه تفاني الشركات في تطوير مشروعات قائمة على التكنولوجيا الحديثة، ما يسهم في تعزيز كفاءة الاستخدام والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وهناك دعوة لتغيير نموذج العمل المعتاد إلى نموذج أعمال أكثر استدامة بيئياً، وتحقيق النمو والاقتصاد الأخضر يستلزم إحداث تحول في كيفية إدارة شركات القطاع الخاص لنشاطها الاقتصادي؛ حيث إن النمو الأخضر ينص على تعظيم النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة، ويتم تحقيق ذلك على مستوى الشركات عندما تقلل من استخدامها لأصول الموارد الطبيعية، لتطوير وتحقيق ميزة تنافسية تنعكس في نتيجة أكثر استدامة.

وتوجد أسباب منطقية مختلفة لشركات القطاع الخاص في التحول إلى أعمال تجارية خضراء. وتختلف الفوائد الاقتصادية لتبني الاستدامة من صناعة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر مثل قطاعي الطاقة والزراعة، وتؤدي أنشطة هذه الشركات الهادفة إلى تعزيز الاستدامة البيئية وإلى تحقيق فوائد اقتصادية على المدى القصير، بينما يُنظر إلى هذه الجهود والاستثمارات في العديد من القطاعات على أنها تحولات تجريبية 2، واستراتيجية ضد المخاطر المستقبلية دون أي آثار قصيرة المدى. ومن ثم، تختلف الشركات في سعيها لتحقيق الاستدامة، الأمر الذي يتطلب أيضاً من صانعي السياسات الاعتراف بهذه الاختلافات في تعزيز التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة بيئياً.

ويتمتع الاقتصاد الأخضر بمزايا متعددة بما في ذلك سلاسل التوريد المرنة، وفرص الاستثمار الجديدة، وارتفاع الطلب، ونمو المبيعات، وخلق فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، وسهولة دخول أسواق رأس المال، فضلاً عن الحماية من المخاطر المالية الناشئة عن التأثير البيئي. وبناءً على ذلك، تدرك شركات القطاع الخاص أن تخضير أعمالها التجارية، أو سلاسل القيمة الخاصة بها من خلال تحسين إنتاجية الموارد، قد يساعد في زيادة قدرتها التنافسية على المدى القصير والطويل وإنشاء أسواق جديدة (BILTAGEY, 2024).

د. المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص:

أصبح القطاع الخاص شريكاً أساسياً في المسؤولية الاجتماعية مثل دعم الفئات الأكثر احتياجاً، والمساهمة في تطوير قطاعي التعليم والصحة، فالنهوض بالتعليم والصحة هو جهد مجتمعي يقوم على مشاركة مختلف المؤسسات في المجتمع، ولا يقتصر على عمل الدولة والحكومة بمفردهما. وفي نفس الوقت، لا بد من التأكيد على أن تكون مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال؛ بحيث لا تكون هادفة للربح، وتضمن مستوى عالي من الجودة التعليمية والصحية.

لقد قُدم مفهوم رأس المال البشري لأول مرة على يد Mincer عام 1958، ثم تم توضيح هذا المفهوم بشكل أكثر تفصيلاً على يد Schultz عام 1961، Becker عام 1962، ورأس المال البشري يعنى اكتساب الأفراد مزيداً من المعرفة والمهارات من خلال التعليم والتدريب والخبرات المتراكمة من أجل زيادة مستوى دخولهم في المستقبل. ويمكن القول إن فشل نماذج النمو النابع من الخارج في تفسير النمو الطويل الأجل هو السبب الرئيسي في بزوغ نظرية رأس المال البشري، وبالتالي ظهرت نماذج النمو النابع من الداخل لتؤكد على أن التعليم له دور فعال في تفسير النمو الطويل الأجل، أي في تفسير متبقي سولو (Biltagey, 2019).

يُعد تكوين رأس المال البشري عملية معقدة للغاية، ويتضمن رأس المال البشري عدداً من المكونات / القدرات التي يمكن تكوينها خلال حياة الفرد (Menzies et al., 2000). وتشمل الأنواع الرئيسية للاستثمار في رأس المال البشري التدريب أثناء العمل، والوقت الذي يقضيه الفرد في زيادة المعرفة، والإنفاق على الصحة والتعليم وتحسين فرص العمل من خلال الهجرة الداخلية (Schultz, 1961). ويعتبر التعليم أهم عنصر من عناصر

2 - لتحولات التجريبية هي إجراءات اختبارية أو نماذج أولية تُستخدم لتقييم المخاطر أو تقليلها في بيئة غير مستقرة، سواء كان ذلك في الاقتصاد والمالية (مثل استراتيجيات تقليل مخاطر الأسعار بمعاملات مالية تجريبية)، أو في البحث العلمي والزراعي لاختبار الأنظمة الجديدة قبل تعميمها

الاستثمار في رأس المال البشري، وأهم العوامل التي تفسر التفاوت في الدخول بين الأفراد (Schultz, 1961 and Becker 1962, 1980).

قدم (Stokey 1988) نموذجًا لرأس المال البشري يشبه نموذج (Lucas 1988)، وأكد على أن رأس المال البشري يتراكم من خلال التعلم بالممارسة، وأن الآثار الجانبية الناتجة عن تراكم رأس المال البشري لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، افترض (Stokey 1991) أن رأس المال البشري يتراكم من خلال التعليم ومن أهم أنواع الاستثمار في رأس المال البشري:

• التدريب أثناء العمل.

• التعليم.

• اكتساب معرفة جديدة، والاستثمار في الصحة.

ولتكوين رأس مال بشري منافس لابد من الاهتمام بجودة التعليم في جميع مراحله، وإيجاد وسائل مستحدثة تساعد على الارتقاء بنوعية التعليم، وتشجيع الابتكار، والفكر الابداعي والنقدي، والاهتمام بجودة الخدمات الصحية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الموارد المخصصة لقطاعي التعليم والصحة، ومساهمة المجتمع المدني ورجال الأعمال في دعم العملية التعليمية والصحية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم والصحة.

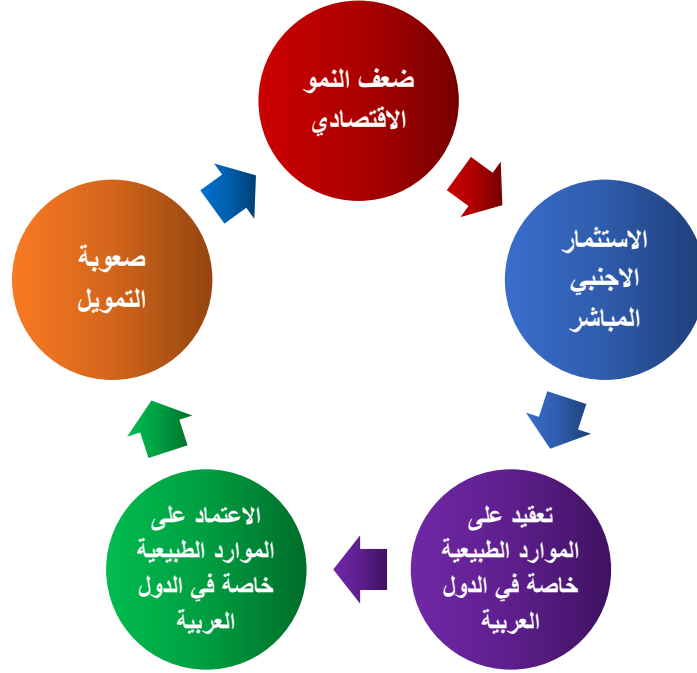
2. التحديات التي يواجهها القطاع الخاص

استنادًا إلى التقارير الدولية والعربية المختلفة، يمكن القول أن القطاع الخاص يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية التي تتراوح بين ضغوط الاقتصاد الكلي والتحول التكنولوجية المتسارعة، إلى جانب التوترات الجيوسياسية التي تؤثر على سلاسل الإمداد، والتي تعيق نموه وتحد من قدرته على إيجاد فرص عمل لائقة، مثل:

- عدم الاستقرار الاقتصادي، وتأثير المتغيرات الخارجية والتغيرات العالمية مثل الحروب وغيرها.
- القيود الإدارية، وارتفاع الضرائب التي تؤثر على قدرة القطاع الخاص على القيام بدوره.
- ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغياب التشريعات والسياسات الداعمة له.
- المشاكل التي تواجه سوق العمل مثل الفجوات بين المهارات المطلوبة لسوق العمل والأخرى المتاحة بالفعل.
- التحديات المتعلقة بالحوكمة، والتحول الرقمي.

أ. التحديات الاقتصادية والهيكلية:

الشكل رقم (1) - يوضح التحديات الاقتصادية والهيكلية التي تواجه القطاع الخاص في الدول العربية



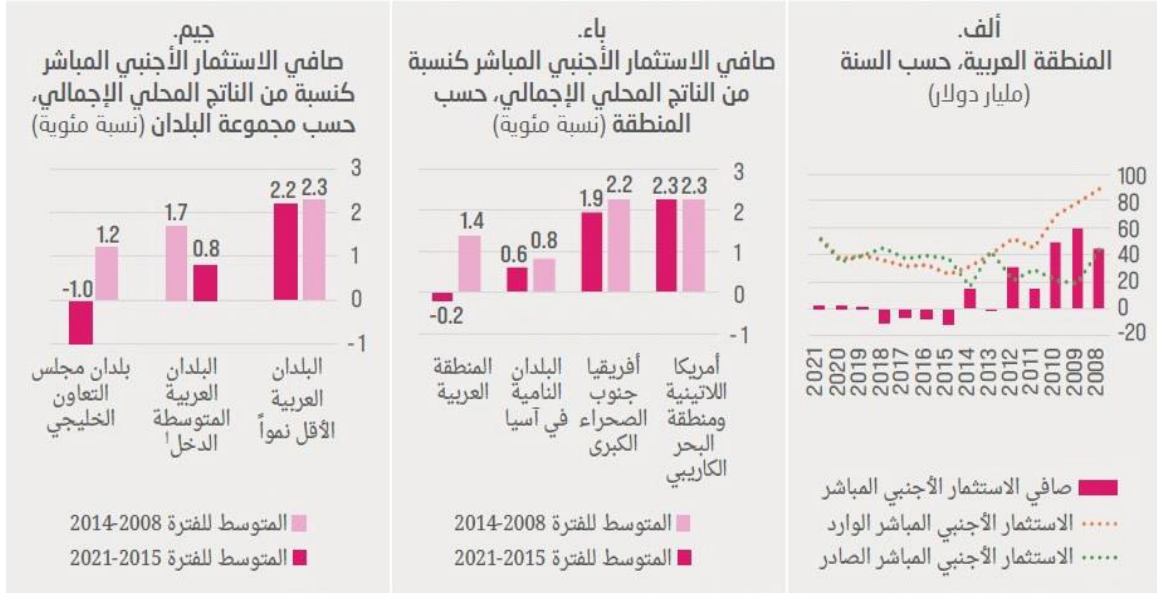
المصدر: من إعداد الباحث

- ❖ **ضعف النمو الاقتصادي:** تعاني اقتصادات بعض الدول العربية من تباطؤ في النمو، مما يقلل من فرص الاستثمار والتوسع للشركات الخاصة. ويُعزى هذا التباطؤ إلى عوامل متعددة منها عدم الاستقرار والأزمات.
- ❖ **صعوبة التمويل:** تواجه الشركات، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لبدء المشاريع أو التوسع فيها، مما يعيق قدرتها على الابتكار والمنافسة.
- ❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:** تتسم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة بالتذبذب من حيث قيمتها وحصتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً هذا إضافة إلى التغير في مستوى مناخ الأعمال والاستثمار وفقاً للتطورات الحاصلة في المنطقة وهو ما ينعكس على تحفيز الطلب والنمو الاقتصادي في الدول العربية.

ويبين الشكل رقم (2) - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية والبلدان النامية الأخرى خلال

الفترة من 2008 - 2021

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، المنطقة العربية والمناطق النامية الأخرى، 2008-2021



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى UNCTAD (2022).

❖ الاعتماد على الموارد الطبيعية خاصة في الدول العربية

يعتمد اقتصاد عدد من الدول العربية بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط والغاز، وهو ما يجعل القطاع الخاص عرضة لتقلبات أسعار هذه الموارد والطلب العالمي عليها. وقد يؤدي هذا الاعتماد إلى الحد من تنوع الأنشطة الاقتصادية والاستثمار في القطاعات الإنتاجية الجديدة، مما يؤثر في قدرة القطاع الخاص على تحقيق نمو مستدام وخلق فرص عمل متنوعة.

❖ تعقيد الإجراءات الإدارية وضعف بيئة الأعمال

يمثل تعقيد الإجراءات الإدارية عائقاً رئيسياً أمام تطوير القطاع الخاص في بعض الدول، كما أن بيئة الأعمال في كثير من الأحيان لا تكون مواتية لنمو الشركات وتطورها.

ب. التحديات التي تواجه سوق العمل:

❖ ارتفاع معدلات البطالة:

يواجه القطاع الخاص في بعض الدول العربية أزمة استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين والباحثين عن عمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، حيث بلغت نسبة البطالة في العالم العربي نحو 9.2% من إجمالي القوى العاملة خلال عام 2025، ومن المتوقع أن تظل معدلات البطالة العالمية عند 4.9% في عام 2026، أي ما يعادل 186 مليون شخص – لكن الملايين من العمال حول العالم لا يزالون يفتقرون إلى فرص الوصول لوظائف ذات جودة عالية³. وفي شمال أفريقيا، بلغ إجمالي عدد العاملين 1.3 مليون عامل بين

3 - منظمة العمل الدولية، تقرير "العمالة والأفاق الاجتماعية لعام 2026".

عامي 2024 و2025 ويظل معدل البطالة مستقرا، على الرغم من أن بطالة الشباب لا تزال مرتفعة، حيث لا يزال يواجه صعوبات جمة، إذ ارتفعت بطالة الشباب إلى 12.4% في عام 2025⁴.

❖ الفجوة في المهارات في المنطقة العربية:

تعد فجوة المهارات (Skills Gap) واحدة من أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه أسواق العمل الحديثة، وتُعد الفجوة بين التعليم وسوق العمل من التحديات الرئيسية التي تواجه الشباب وتظهر هذه الفجوة في عدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بين الخريجين وتراجع القدرة التنافسية للاقتصاد.

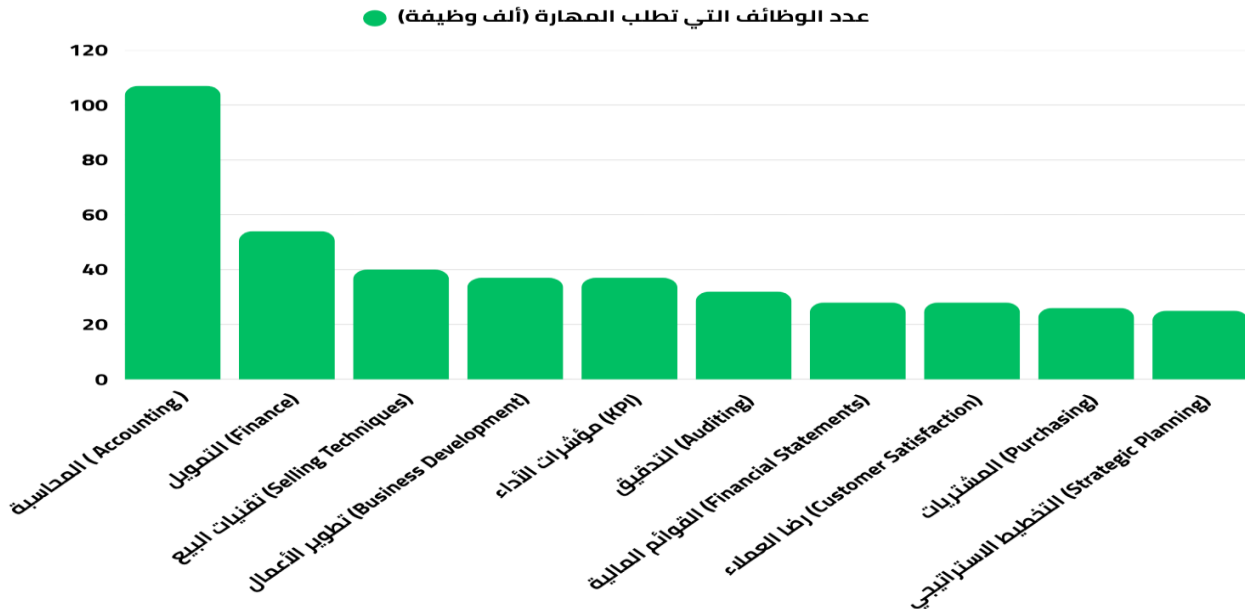
كما أن هناك فجوة كبيرة بين المهارات التي يمتلكها الخريجون واحتياجات سوق العمل، ولا تزال الدول العربية تواجه تحديًا كبيرًا في انتقال الشباب من التعليم والتدريب إلى سوق العمل؛ إذ تشير تقديرات منظمة العمل الدولية⁵ إلى أن نحو 33.2% من الشباب في الدول العربية كانوا خارج التعليم أو العمل أو التدريب (NEET) في عام 2023، وهي نسبة تتجاوز المعدل العالمي البالغ 20.4%.

فوفقاً لتقرير تحليلي للمهارات الأكثر طلباً في سوق العمل العربي⁶ يتم تقسيم المهارات المطلوبة في سوق العمل إلى نوعين رئيسيين كالتالي:

❖ المهارات الفنية (Hard Skills / Technical Skills)

وهي المعارف والأدوات المتخصصة اللازمة لأداء وظيفة معينة. يتم اكتسابها عبر التعليم والتدريب، وتختلف بحسب المهنة

شكل رقم (3) - يوضح أكثر المهارات الفنية طلباً في سوق العمل العربية



المصدر: تقرير الاسكوا التحليلي للمهارات

4 - نفس المرجع السابق.

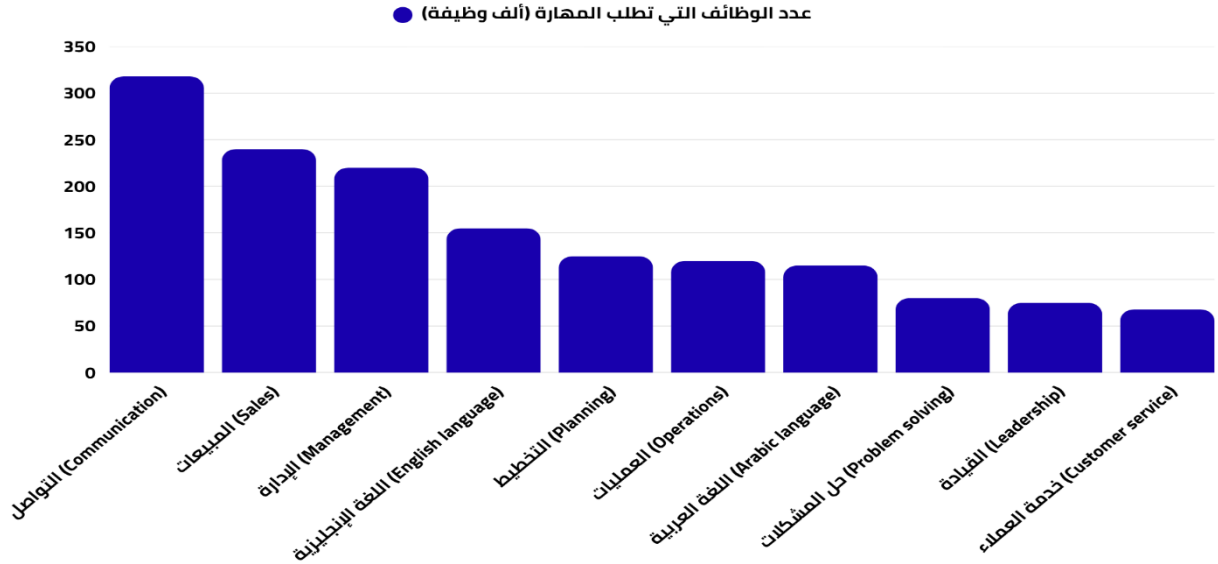
5 - International Labour Organization (ILO), Global Employment Trends for Youth 2024 – Middle East and North Africa, 2024.

6 - ESCWA Skills 2023.

❖ المهارات الشخصية أو السلوكية (Soft Skills)

وهي القدرة السلوكية والاجتماعية التي تحدد كيفية تفاعلك مع الآخرين وإدارة المهام، وتشمل أبرزها: مهارات التواصل وحل المشكلات.

شكل رقم (4): يوضح أكثر المهارات الشخصية طلباً في سوق العمل العربية



المصدر: تقرير الاسكوا التحليلي للمهارات

❖ دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل في الدول العربية:

يُعد القطاع الخاص المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث يسهم في استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة، وتعزيز الإنتاجية، ودعم الابتكار والاستثمار. وتشير تقارير دولية إلى أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام في المنطقة العربية يتطلب تعزيز دور القطاع الخاص من خلال توفير بيئة أعمال تنافسية، وإزالة المعوقات التي تحد من دخول الشركات إلى الأسواق وتوسعها، بما يسهم في زيادة معدلات التوظيف، خاصة بين الشباب والنساء. وأن ضعف أداء القطاع الخاص في العديد من دول المنطقة يمثل أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأن الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز المنافسة، ودعم ريادة الأعمال، تُعد من أهم السياسات الكفيلة بزيادة إحداث فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ويؤكد التقرير كذلك أن تمكين القطاع الخاص من أداء دوره الاقتصادي بصورة أكثر فاعلية يسهم في رفع معدلات النمو، وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية⁷.

⁷ البنك الدولي أبريل 2025

ج. التحديات المتعلقة بالحوكمة والتحول الرقمي:

❖ ضعف الحوكمة:

يشير ضعف الحوكمة إلى تفاقم مشكلات سوق العمل، مثل انخفاض الإنتاجية، وعدم توفير فرص العمل اللائق، بالإضافة إلى عدم تطبيق قوانين العمل بفعالية، كما يخلق بيئة عمل غير مستقرة مما يزيد من حدة الفقر وعدم المساواة ويعيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

❖ التحول الرقمي:

في عصر تتسارع فيه وتيرة التغيرات التقنية، أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة للمؤسسات في جميع القطاعات، وإعادة تصميم نماذج الأعمال لتحقيق نتائج أفضل يعكس هذا التحول كيفية استخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات والخدمات، مما يتيح للمؤسسات التكيف مع متطلبات السوق المتزايدة، ويتطلب التحول الرقمي التكيف وتطوير مهارات جديدة لمواكبة التغيرات التكنولوجية. حيث ارتفعت الحاجة إلى المهارات المرتبطة بالتحليل الرقمي، والأمن السيبراني، وإدارة البيانات، والتكنولوجيا المالية، والخدمات الذكية، مقابل تراجع بعض الوظائف التقليدية منخفضة المهارة.

وفي المقابل قد يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم التحديات، خاصة بالنسبة للشباب المتعلم في البلدان مرتفعة الدخل الذي يبحث عن وظيفته الأولى في مهن عالية المهارة. وفي حالة عدم توفير البيئة المناسبة للتحول الرقمي، قد يؤدي ذلك إلى تزايد عدم المساواة، وضعف الإنتاجية، وضعف معدلات الابتكار.

❖ الفجوة الرقمية في الدول العربية:

تشير الفجوة الرقمية إلى التفاوت في فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها بين الأفراد أو المؤسسات أو المناطق الجغرافية، سواء من حيث توافر البنية التحتية الرقمية، أو إمكانية الاتصال بالإنترنت، أو امتلاك المهارات الرقمية اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة بفاعلية.

وفي الدول العربية، تمثل الفجوة الرقمية أحد أبرز التحديات أمام تحقيق التنمية المستدامة والتحول الرقمي، حيث لا تزال هناك تفاوتات ملحوظة بين الدول، وكذلك بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، في مستويات النفاذ إلى الخدمات الرقمية وجودتها.

تختلف الدول العربية من حيث البنية التحتية لإستيعاب الرقمنة ولخلق بيئة توائم التغيرات التقنية ينبغي لحكومات الدول العربية إنشاء بنية تحتية مناسبة لمواكبة التحول الرقمي، فكلما اهتمت الدولة لإنشاء بنيتها التحتية المناسبة لعصر التكنولوجيا يكون الناتج ارتفاع مؤشر الاقتصاد الرقمي لتلك الدولة عالمياً⁸.

الجدول رقم (1) - يوضح الترتيب العالمي للاقتصادات الرقمية:
الترتيب العالمي للدول العربية من حيث التنافسية الرقمية العالمية

الترتيب العالمي (الرسمي)	الدولة
9	الإمارات العربية المتحدة
20	دولة قطر
22	المملكة العربية السعودية
32	مملكة البحرين
36	سلطنة عُمان
42	دولة الكويت
44	المملكة الأردنية الهاشمية

المصدر: تقرير تصنيف التنافسية العالمية 2025

المحور الثاني:

دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية وتوفير العمل
اللائق

للقطاع الخاص دور فعال في خلق فرص العمل اللائق وزيادة الإنتاجية، مما يساهم في ارتفاع معدلات النمو وتحقيق التنمية على المدى الطويل، وبالتالي تقليل معدلات البطالة والفقر. ومن ثم اتجهت العديد من الدول إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

1. دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي

لقد اثبتت التجارب الدولية أن الدول التي تمتلك هيكلًا اقتصاديًا متنوعاً تكون في العادة أقل عرضة لتأثيرات وانعكاسات الصدمات الخارجية وتقلبات وتباطؤ النمو الاقتصادي، كما أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشاً وعرضة للعديد من المخاطر. وتواجه الدول العربية تحديات اقتصادية واجتماعية هامة في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التنويع الاقتصادي.

وتلعب مؤسسات القطاع الخاص في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز دوراً محورياً في قيادة قاطرة التنويع الاقتصادي، حيث تسهم بشكل فعال في تقليص الاعتماد التاريخي على العائدات النفطية. ويتم تحقيق ذلك من خلال ضخ الاستثمارات في قطاعات حيوية مثل التكنولوجيا، والسياحة، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، مما يخلق بيئة أعمال ديناميكية تدعم التنمية المستدامة.

برز الدور المحوري للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية العربية من خلال المحاور الرئيسية التالية:

شكل رقم (5): يوضح دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي



المصدر: تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي الدورة (51) عام 2025

أ. توليد فرص العمل والحد من البطالة

يمثل القطاع الخاص المشغل الأكبر للعمالة في العديد من الدول العربية، حيث يمتص بطالة الخريجين الجدد ويقلل الضغط على التوظيف الحكومي. كما يساهم في تطوير المهارات البشرية عبر برامج التدريب والتطوير المهني.

ب. تنويع مصادر الدخل القومي

تتجه الرؤية الاقتصادية في دول المنطقة (مثل رؤية السعودية 2030) نحو تمكين القطاع الخاص لتخفيف الاعتماد على إيرادات النفط، مما يدفع بعجلة الاستثمار في قطاعات غير نفطية كالسياحة، التكنولوجيا، الخدمات المالية، والصناعات التحويلية

ج. تعزيز الاستثمار ونقل التكنولوجيا

يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين التكنولوجيا الحديثة. من خلال تمويل وتأسيس مشاريع البحث والتطوير (R&D)، ويساهم في ابتكار منتجات وخدمات جديدة ترفع من جودة وكفاءة الأسواق.

د. الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

تعتمد الحكومات العربية بشكل متزايد على القطاع الخاص لتنفيذ وتمويل مشروعات البنية التحتية الضخمة (مثل مشاريع الطاقة المتجددة، النقل، والموانئ) عبر عقود الشراكة، مما يخفف العبء المالي عن الموازنات العامة.

هـ. تعزيز برامج المسؤولية المجتمعية

لم يعد دور القطاع الخاص يقتصر على تحقيق الأرباح فحسب، بل امتد ليشمل المساهمة في التنمية المستدامة من خلال دعم المبادرات الاجتماعية، التعليمية، والصحية، مما يحسن من جودة الحياة للمجتمعات المحلية.

2. دور القطاع الخاص في محاربة الفقر

يعد الفقر من أخطر المشاكل على مستوى العالم، والذي تعاني منه عدة دول، وتضعه ضمن أهم أولوياتها باعتباره من أهم التحديات الأساسية. وهناك شبه اتفاق على أن الفقر يعني الحرمان بأشكاله المختلفة، بمعنى عجز الأفراد عن إشباع احتياجاتهم الأساسية والذي يترتب عنه التدني في المستوى التعليمي والمستوى الصحي والسكني.

يتطلب الحد من الفقر تبني السياسات الملائمة، والتي من شأنها تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي مع تقليل الفجوات داخل المجتمع بين كافة الفئات والشرائح من خلال تحقيق العدالة في توزيع الفرص. فالفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية، ومن هذا المنطلق فإن العلاقة وطيدة بين الفقر والسياسات العامة للدولة سواء كانت اقتصادية أو صحية أو تعليمية.

ومن هذا المنطلق، يُعدّ القطاع الخاص محركاً فعالاً لتوفير فرص العمل، ودعم التشغيل، وزيادة دخول الأفراد بما يساهم في تخفيض معدلات الفقر.

ولا يزال ما يقارب 300 مليون عامل في العالم يعيشون في فقر مدقع، حيث يكسبون أقل من 3 دولارات أميركية في اليوم، في حين يشهد العمل غير المنظم ارتفاعاً ملحوظاً، حيث يُتوقع أن يشغل 2.1 مليار عامل وظائف غير منظمة بحلول عام 2026، مع وصول محدود إلى الحماية الاجتماعية والحقوق في العمل والأمن الوظيفي. ويؤدي النقص الحاد في التقدم في البلدان منخفضة الدخل إلى دفع العمال الذين يعانون من أسوأ ظروف عمل إلى التخلف عن الركب بشكل أكبر⁹ وتُشير التقديرات أن عدد من الدول العربية شهدت ارتفاعاً مستمراً في

9 - تقديرات البنك الدولي واللجنة الاجتماعية لغرب آسيا / الأسكوا عام 2026.

معدلات الفقر منذ عام 2010، حيث يعيش 1.1 مليار شخص من أصل 6.3 مليار شخص في 109 دولة في فقر متعدد الأبعاد¹⁰

3. دور القطاع الخاص في تعزيز الاندماج الاجتماعي

لقد حدد Atkinson and Marlier (2010) الاندماج الاجتماعي بأنه "العملية التي تقوم المجتمعات من خلالها بمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ولكي يتم وضع وتنفيذ سياسات للانندماج الاجتماعي، ينبغي فهم العوامل التي تعرقل هذه العملية، ويعرف الإقصاء الاجتماعي بأنه الاستبعاد القسري للأفراد والجماعات من العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، مما يحول دون مشاركتهم الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه. كما يعرف الفقر بأنه "نقص الموارد الاقتصادية"، وهو ما يتمثل في مظاهر مختلفة، منها نقص الدخل والموارد الإنتاجية الكافية لضمان سبل العيش المستدامة؛ والجوع وسوء التغذية؛ واعتلال الصحة؛ ومحدودية أو انعدام فرص الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى؛ وزيادة معدلات الوفيات الناجمة عن المرض، والتشرد، وعدم توافر السكن، والبيئة غير الآمنة، والتمييز الاجتماعي والاستبعاد، بالإضافة إلى عدم المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية" (الأمم المتحدة، 1995).

إن مسألة الاندماج الاجتماعي ليست مهمة فقط لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، أي القضاء على الفقر، بل أيضاً لتحقيق أهداف حيوية أخرى، منها على سبيل المثال، تمكين الفئات المحرومة ومشاركتها في عملية التنمية، ورفع معدلات العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وتحقيق التعليم الجيد، ودعم المساواة بين الجنسين، وضمان الصحة الجيدة والرفاهية الاجتماعية. ولتحقيق الاندماج الاجتماعي لابد من دعم وتشجيع جميع الشركاء في المجتمع، خاصة القطاع الخاص، مع تضمين بعض الأهداف الرئيسية للسياسات الوطنية، والتي يتم وضعها وفقاً للأهداف الدولية ذات الصلة، مثل أهداف التنمية المستدامة.

شكل (6) – التضمين / الاندماج الاجتماعي الفعال



المصدر: تم بواسطة الباحثة

4. دور القطاع الخاص في توفير العمل اللائق

يعرف العمل اللائق على أنه ذلك العمل الذي يحترم الحقوق الأساسية للعامل وعدم التمييز، كما يحترم حقوق العاملين في إطار مجموعة من القواعد، وتوفير بيئة عمل تراعي اعتبارات الصحة والسلامة خلال تأدية الوظيفة، ومعايير واضحة لتحديد أجور مجزية مما يترتب عليه زيادة مستوى الرضا الوظيفي، ومن ثم زيادة إنتاجية العمالة والتي تُعد من أهم مؤشرات التشغيل. والعمل اللائق هو الوسيلة الفعالة للحد من الفقر، وتحقيق المساواة والانندماج الاجتماعي.

يتضمن العمل اللائق توافر فرص عمل مناسبة تضمن أجوراً عادلة، وضمان اجتماعي للأسر ونظام معاشات وافي، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، بالإضافة إلى إتاحة وسيلة جيدة للتعبير عما يهم العاملين ويشغلهم، والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

10 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2025/ مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد لعام 2025: المصاعب المتداخلة للفقر ومخاطر المناخ نيويورك

يتضمن جدول الأعمال الخاص بالعمل اللائق 11 معايير وحقوق العمل، وخلق فرص عمل وتطوير المؤسسات، والحماية الاجتماعية والحوار المجتمعي، وذلك كوسيلة أساسية للقضاء على الفقر. **إذاً يعتمد العمل اللائق على أربعة أهداف أساسية:**

- **المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.**
- **فرص العمل والأجور.**
- **الحوار الاجتماعي .**
- **توفر الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.**

إلا أن هذا الجدول يواجه العديد من التحديات منها مثلاً وجود العمالة غير المنظمة، ومن ثم فإنه من الأهمية أخذ هذا القطاع في الاعتبار عند وضع السياسات ذات الصلة بالعمالة، لأن تجاهل تلك الفئة من العمال سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة على المجتمع ككل. ويرتبط العمل بالقطاع غير المنظم ارتباطاً وثيقاً بمستوى التعليم، فكلما انخفض مستوى التعليم، كلما زادت احتمالية العمل بهذا القطاع بسبب ضعف المؤهلات المطلوبة للحصول على فرص عمل بالقطاع المنظم (Abdel Latif and Dawoud, 2020). كما تقوم الحكومات بتنفيذ جدول أعمال العمل اللائق في إطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية. على الجانب الآخر، تقوم قوى العولمة بتقليل إمكانيات الحكومات الوطنية على تحقيق هذا الهدف بمفردها، فعلى سبيل المثال، تعطي بعض المؤسسات المالية العالمية قروضاً أو مساعدات أخرى لحكومات وطنية وتطالب المُنتفعين بهذه القروض بتطبيق شروط ومعايير محددة مثل تقليل بعض فرص العمل على المدى القصير، واستبدالها بفرص عمل مُجدية اقتصادياً.

وتشمل أهداف التنمية المُستدامة، الهدف الثامن الخاص بالعمل اللائق لأجل تنمية اقتصادية مُستدامة، وتشجع على تعزيز النمو الاقتصادي وعلى زيادة مستويات التشغيل والإنتاجية، وبالتالي تشكل ريادة الأعمال وخلق فرص العمل، وتشجيع المشروعات الناشئة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على العمل الجبري، عوامل هامة في سبيل توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع. أصبح هناك إذن حاجة ملحة للعقول المبتكرة والمبدعة لاستكشاف مجالات جديدة لتقدم الأفراد والمجتمع، لذلك، يجب تعليم الطلاب بطريقة تتماشى مع القرن الحادي والعشرين، حيث أنها الطريقة الوحيدة لتلبية متطلبات العصر الحديث، حتى يتمكنوا من خلق الفرص لأنفسهم وللآخرين، والتغلب على العديد من المشكلات، ومن أهمها البطالة.

5. مؤشرات العمل اللائق:

شكل رقم (7) - يوضح مؤشرات العمل اللائق في سوق العمل العربية :



المصدر: من إعداد الباحث

وفيما يتعلق بالقيود الخاصة بتوسيع فرص العمل، يمكن ذكر القضايا المتعلقة بعرض العمالة مثل عدم الاهتمام بالتدريب المهني، وعدم المشاركة الكافية للقطاع الخاص في هذا النوع من التدريب. أما جانب الطلب على العمالة فيتضمن، ما يعانيه سوق العمل من تشريعات غير مرنة، والبيروقراطية والروتين الحكومي في الإجراءات، وضعف البنية التحتية الداعمة.

وفي هذا السياق، تُعد قضية البطالة من أهم المشاكل الأساسية التي تواجه معظم دول العالم، والعالم العربي بشكل خاص في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني، مما يتطلب توفير فرص عمل تواكب الزيادة المطردة في أعداد السكان.

المحور الثالث:

دور القطاع الخاص في الدول العربية: دراسة مقارنة

توجد عدة مؤشرات لقياس دور القطاع الخاص، ومن أبرزها، مؤشري ممارسة الأعمال، وجاهزية أنشطة الأعمال.

1. مؤشر ممارسة الأعمال: 12

ويقيم التقرير البيئة التنظيمية لبدء وتشغيل الشركات في كل بلد، وتأتي أهمية هذا المؤشر من قدرته على توفير معيار لتقييم البيئة التنظيمية للأعمال، كما يوفر للمستثمرين المعلومات اللازمة عن سهولة ممارسة الأعمال في الاقتصادات المختلفة، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات بشأن الاستثمارات المطلوبة. وتم الاعتماد على أحدث مؤشر لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بالدول العربية الصادر عام 2020؛ حيث تم دمج هذا المؤشر مع تقارير أخرى ليصبح ضمن "تقرير المنافسة العالمية" منذ عام 2020، وفي عام 2024، أصبح التركيز على تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال.

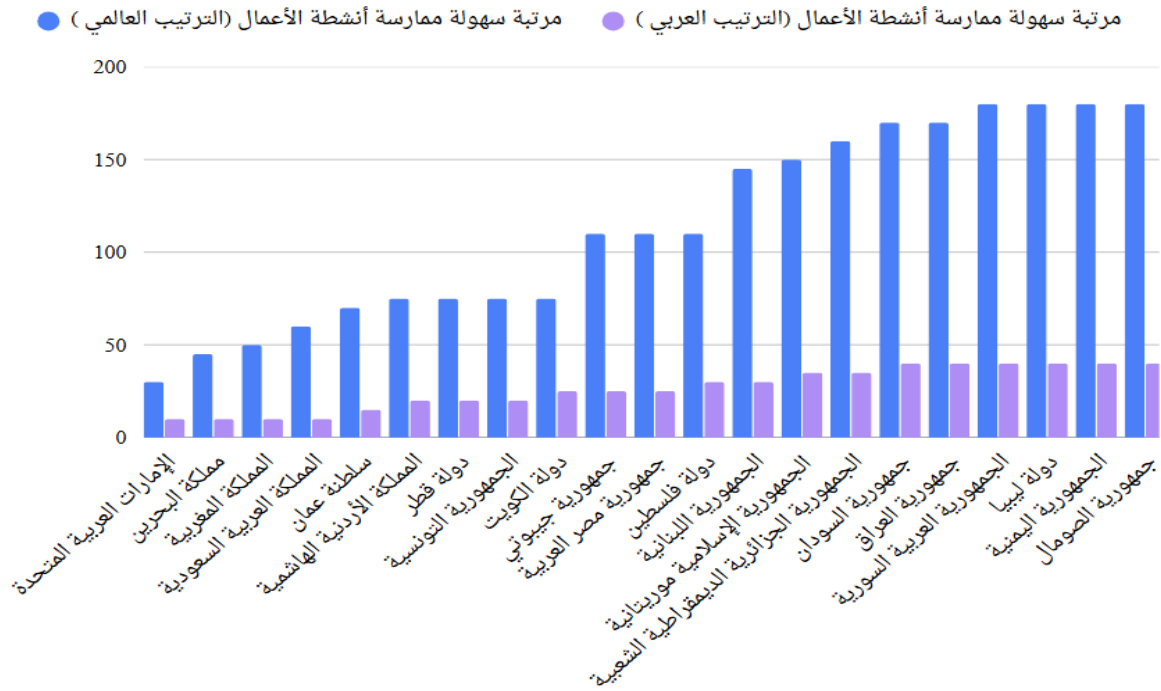
وقد تم ترتيب الاقتصاديات المختلفة في سهولة ممارستها لأنشطة الأعمال من 1 - 191، ويعني الترتيب الأعلى أن البيئة التنظيمية للاقتصاد أكثر ملاءمة لبدء وتشغيل الشركات. وبالنسبة لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2020، فقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز 16 عالمياً، والأولى عربياً، وجاءت البحرين في المرتبة 43 دولياً، والثانية عربياً؛ بينما احتلت جمهورية مصر العربية المركز 114 عالمياً، والمركز 11 عربياً كما هو موضح بالجدول رقم (2)، والشكل رقم (8).

جدول رقم (2): مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بالدول العربية

الدولة	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب عالمياً)	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب عربياً)
الإمارات العربية المتحدة	16	1
مملكة البحرين	43	2
المملكة المغربية	53	3
المملكة العربية السعودية	62	4
سلطنة عمان	68	5
المملكة الأردنية الهاشمية	75	6
دولة قطر	77	7
الجمهورية التونسية	78	8
دولة الكويت	83	9
جمهورية جيبوتي	112	10
جمهورية مصر العربية	114	11
دولة فلسطين	117	12
الجمهورية اللبنانية	143	14
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	152	15
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	157	16
جمهورية السودان	171	18
جمهورية العراق	172	19
الجمهورية العربية السورية	176	20
دولة ليبيا	186	22
الجمهورية اليمنية	187	23
جمهورية الصومال	190	24

المصدر: تم بواسطة الباحثة بناء على " ترتيب الاقتصادات Doing Business، مجموعة البنك الدولي، 2020."

شكل (8) - مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بالدول العربية



المصدر: تم بواسطة الباحثة بناء على "ترتيب الاقتصادات Doing Business، مجموعة البنك الدولي، 2020".

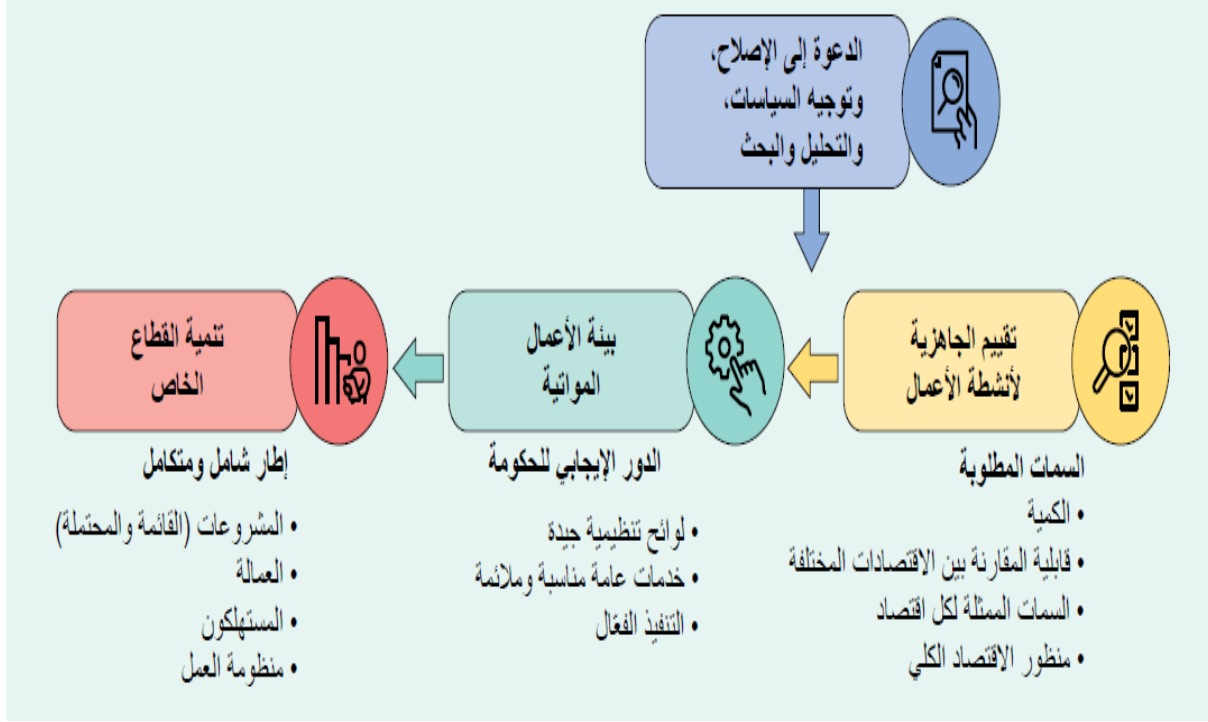
يمكن القول إن أغلبية مؤسسات الأعمال، والقطاع الخاص في غالبية الدول العربية هي مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات؛ حيث يكون لها دور كبير في بعض الدول، خاصة في الدول التي تركز على قطاع رئيسي مثل قطاع النفط كما هو الحال في دول الخليج.

شهد مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) تطوراً ملحوظاً منذ إنطلاقه من قبل مجموعة البنك الدولي عام 2002، حيث كان يهدف إلى توفير مقاييس موضوعية وقابلة للمقارنة للأنظمة واللوائح المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها، ومقارنة بيئة الأعمال في مختلف الاقتصادات. وصدر أول تقرير للمؤشر عام 2003، واستمر في قياس بيئة الأعمال حتى صدر تقرير Doing Business 2020، الذي كان الإصدار الأخير من السلسلة وشمل 190 اقتصاداً. وفي 16 سبتمبر 2021، قررت إدارة مجموعة البنك الدولي إيقاف مشروع وتقرير Doing Business بعد مراجعة البيانات والمنهجية، مع الاتجاه إلى تطوير منهج جديد لتقييم بيئة الأعمال والاستثمار. وفي هذا الإطار، أطلق البنك الدولي مشروع (جاهزية أنشطة الأعمال - Business Ready - B-READY) ليحل محل Doing Business. ويطور منهجيته، حيث يقدم تقييماً أكثر شمولاً لبيئة الأعمال من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية هي: الإطار التنظيمي، والخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية، مع مراعاة تأثير بيئة الأعمال على القطاع الخاص والعاملين والمستهلكين والبيئة. وقد صدر أول تقرير B-READY لجاهزية أنشطة الأعمال في عام 2024.

2. مؤشر جاهزية أنشطة الأعمال (Business Ready – B-READY) ¹³:

يشمل تقرير جاهزية الأعمال لعام 2025 عدد 101 اقتصاد، ويوضح الشكل رقم (9) منهج تقرير جاهزية أنشطة الأعمال لتنمية القطاع الخاص.

شكل رقم (9): منهج تقرير جاهزية أنشطة الأعمال لتنمية القطاع الخاص



المصدر: تقرير جاهزية أنشطة الأعمال، مجموعة البنك الدولي، 2025.

3. مؤشر العمل في تقرير جاهزية أنشطة الأعمال:

يقيس مؤشر العمل في تقرير جاهزية أنشطة الأعمال لعام 2025، الممارسات الجيدة في قوانين العمل والخدمات العامة من منظور كل من المؤسسات والعمال عبر **ثلاثة ركائز / أبعاد مختلفة**:

- البعد الأول:** يتعلق بجودة قوانين العمل المتعلقة بظروف العمال وقيود وتكاليف التوظيف (Operational Efficiency)، ويغطي السمات القانونية لإطار التنظيم التي تعتبر ضرورية لعمل سوق العمل ولتوفير الالتزامات والحماية ذات الصلة لكل من أصحاب العمل والعمال.
- البعد الثاني:** فيشير إلى كفاية الخدمات العامة للعمل (Public Services)، من خلال تقييم توفير الحماية الاجتماعية على أرض الواقع والإطار المؤسسي الذي يعتمد عليه سوق العمل وتطبيق قوانين العمل،
- البعد الثالث:** فيقيس كفاءة عمل قوانين العمل والخدمات العامة في الممارسة العملية (Regulatory Framework)، من خلال تقييم قيود وتكاليف التوظيف، فضلاً عن الخدمات العامة.

13 - يصدر كتقرير رئيسي لمجموعة البنك الدولي الذي يقيس بيئة الأعمال في الاقتصاديات المختلفة.

جدول رقم (3) - مؤشر العمل في تقرير جاهزية أنشطة الأعمال الخاص ببعض الدول العربية

الدولة	مؤشر العمل في تقرير جاهزية أنشطة الأعمال (الترتيب عالمياً)	مؤشر العمل في تقرير جاهزية أنشطة الأعمال (الترتيب عربياً)
مملكة البحرين	58	1
المملكة الأردنية الهاشمية	70	2
الضفة الغربية و قطاع غزة	74	3
الجمهورية التونسية	93	4
المملكة المغربية	97	5

المصدر: تم بواسطة الباحثة بناء على تقرير جاهزية أنشطة الأعمال، مجموعة البنك الدولي، 2025 (B-READY 2025)

وقد تم ترتيب الاقتصاديات المختلفة في تقرير جاهزية أنشطة الأعمال من 1 - 101، ووفقاً لتقرير سنة 2025، فقد احتلت دولة البحرين المركز 58 عالمياً، والأولى عربياً، وجاءت الأردن في المرتبة 70 عالمياً، والثانية عربياً؛ بينما احتلت المملكة المغربية المركز 97 عالمياً، والمركز 5 عربياً كما هو موضح بالجدول رقم (3).

4. دور القطاع الخاص في الدول العربية: دراسة مقارنة.

ويضم الجدول التالي مقارنة لدور القطاع الخاص في بعض الدول العربية، وتشمل المحاور الأساسية لكل دولة البيئة الاقتصادية، ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، والتحديات الرئيسية، وفرص تعزيز القطاع الخاص، والإصلاحات المقترحة، وأبرز المبادرات الحكومية.

جدول رقم (4): دراسة مقارنة لدور القطاع الخاص في بعض الدول العربية

الدولة	المحاور
المملكة الأردنية الهاشمية	1. البيئة الاقتصادية: اقتصاد صغير، يعاني من محدودية الموارد. 2. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي: 60% - 65%. 3. التحديات الرئيسية: بطالة مرتفعة، وتكلفة تمويل مرتفعة. 4. فرص تعزيز القطاع الخاص: الابتكار، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة. 5. الإصلاحات المقترحة: تحفيز الاستثمار، ومرونة سوق العمل. 6. أبرز المبادرات الحكومية: رؤية 2025 الاقتصادية.
الإمارات العربية المتحدة	1. البيئة الاقتصادية: اقتصاد متنوع، تقني، ومفتوح عالمياً. 2. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي: حوالي 75%. 3. التحديات الرئيسية: سوق تنافسي للغاية. 4. فرص تعزيز القطاع الخاص: الذكاء الاصطناعي، السياحة، الطاقة النظيفة. 5. الإصلاحات المقترحة: تسهيل التملك للأجانب، دعم الشركات الناشئة. 6. أبرز المبادرات الحكومية: بعض المشروعات مثل " نموذج الإمارات الاقتصادي الجديد ".
مملكة البحرين	1. البيئة الاقتصادية: اقتصاد خدمي منفتح ومتكامل مع دول الخليج. 2. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي: حوالي 80%. 3. التحديات الرئيسية: سوق صغير، والمنافسة من الدول المجاورة. 4. فرص تعزيز القطاع الخاص: التكنولوجيا المالية، السياحة العلاجية والتعليم. 5. الإصلاحات المقترحة: دعم الابتكار والاقتصاد الرقمي. 6. أبرز المبادرات الحكومية: استراتيجية 2030 للتنويع الاقتصادي.

الدولة	المحاور
الجمهورية التونسية	1. البيئة الاقتصادية: اقتصاد يعتمد على التصدير والخدمات. 2. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي: حوالي 60%. 3. التحديات الرئيسية: ارتفاع نسبة البطالة، ونقص في تعزيز بيئة الاستثمار. 4. فرص تعزيز القطاع الخاص: التحول إلى الاقتصاد الرقمي، الاعتماد على صادرات الصناعات الخفيفة. 5. الإصلاحات المقترحة: المزيد من تعزيز الاستثمار. 6. أبرز المبادرات الحكومية: برامج تمويل المشروعات الصغيرة.
المملكة العربية السعودية	1. البيئة الاقتصادية: اقتصاد ضخم في طور التحول من الاعتماد على النفط إلى الاقتصاد المتنوع. 2. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي: حوالي 40% (لكن في نمو سريع). 3. التحديات الرئيسية: الاعتماد المتواصل على النفط. 4. فرص تعزيز القطاع الخاص: الصناعة، الترفيه، السياحة. 5. الإصلاحات المقترحة: تسهيل التمكين المالي للمواطنين، دعم ريادة الأعمال. 6. أبرز المبادرات الحكومية: رؤية السعودية 2030.
سلطنة عمان	1. البيئة الاقتصادية: اقتصاد ريعي في مرحلة تنويع جاد. 2. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي: حوالي 60%. 3. التحديات الرئيسية: ارتفاع معدل البطالة، نقص في مساهمة المشروعات الصغيرة. 4. فرص تعزيز القطاع الخاص: اللوجستيات، التعليم، الصناعة. 5. الإصلاحات المقترحة: تعزيز بيئة الأعمال. 6. أبرز المبادرات الحكومية: رؤية عمان 2040 لتنويع الاقتصاد.
جمهورية مصر العربية	1. البيئة الاقتصادية: اقتصاد متنوع لكنه يواجه صعوبات تتعلق بضغط الدين والتضخم. 2. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي: حوالي 70% (مع نسبة كبيرة غير منظمة). 3. التحديات الرئيسية: صعوبات إدارية، قطاع غير منظم كبير، ضعف تمويل. 4. فرص تعزيز القطاع الخاص: المناطق الصناعية والرقمية. 5. الإصلاحات المقترحة: تسهيل التراخيص، دعم التحول الرقمي، هيكلة الدعم. 6. أبرز المبادرات الحكومية: رؤية مصر 2030، الشمول المالي، منصة الاستثمار الحكومية.
المملكة المغربية	1. البيئة الاقتصادية: اقتصاد صناعي وزراعي متنوع. 2. مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي: يزيد عن 65%. 3. التحديات الرئيسية: نقص في الابتكار. 4. فرص تعزيز القطاع الخاص: الصناعة، السياحة البيئية، الطاقات المتجددة. 5. الإصلاحات المقترحة: تطوير البنية التحتية. 6. أبرز المبادرات الحكومية: خطة الاهتمام بالصناعة، رؤية المغرب الأخضر.

المصدر: إحصاءات وزارات الاقتصاد والعمل في كل دولة، (2021، 2024) ILO

International Labor Organization 2024. Arab States Employment and Social Outlook - Trends 2024: Promoting social justice through a just transition.

International Labor Organization 2021, ESCWA. Towards a Productive and Inclusive Path Job Creation in the Arab Region.

التوصيات

لزيادة الاستثمارات الخاصة في المنطقة، تتأكد أهمية تهيئة بيئة أعمال أكثر ملائمة لنمو القطاع الخاص، " أن الاقتصادات التي تواجه الحاجة الماسة إلى خلق المزيد من الوظائف الأفضل هي الأقل جاهزية لأنشطة الأعمال؛ وحيث تفتقر اقتصادات القوى العاملة الشابة، التي يتوقع أن تواجه أعداداً كبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، إلى بيئة أعمال داعمة تمكنها من التعامل مع هذه الطفرة".

ينبغي على الدول العربية العمل إذن على:

- تعزيز الإطار التشريعي من خلال سن القوانين الداعمة للقطاع الخاص.
- تحديث قوانين الاستثمار الحالية لزيادة تمكين شركات القطاع الخاص في الإنتاج والتصنيع لفتح المجال أمام رأس المال الخاص لقيادة النمو.
- تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج في الدول العربية لضمان بيئة عمل مستقرة وعادلة.
- زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص، وخاصة في مجالات الطاقة المتجددة التقنية المالية، والخدمات اللوجستية في جميع الدول العربية وتفعيلها حيث أنها تسهم في خلق قيمة مضافة مستدامة تتجاوز حدود النمو التقليدي.
- تحسين البنية التحتية الرقمية واللوجستية، واتخاذ إجراءات شاملة لتعزيز القدرات المؤسسية للتنفيذ الفعلي.
- تحقيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الأنشطة الاقتصادية لزيادة مساهمة القطاع الخاص لسد الفجوة بين احتياجات القطاع العام وخبرات القطاع الخاص، وتفعيل هذه الشراكات كأداة لتمويل البنية التحتية والخدمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.
- تسهيل الإجراءات الإدارية وخلق بيئة استثمارية داعمة للقطاع الخاص وتوفير الخدمات العامة التي تدعم الشركات وأنشطة الأعمال المختلفة للمساهمة في توفير فرص عمل مستدامة.
- العمل على ترشيد مشاركة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية لتعزيز المنافسة وتقديم الدعم للقطاع الصناعي وتدعيم بيئة الأعمال.
- تقديم التمويل اللازم، والخدمات الاستشارية المطلوبة بهدف مساعدة ودعم القطاع الخاص.
- حيث أوضح تقرير جاهزية أنشطة الأعمال لعام 2025.
- الاسترشاد بالاستراتيجية العربية لريادة الأعمال التي أصدرتها منظمة العمل العربية في الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي عام 2025، (قرار رقم: 1769 / م.ع.ع، د51، أبريل / نيسان 2025) كأداة موجهة إلى الشركاء الاجتماعيين وصناع القرار لكي تسهم في تحويل ريادة الأعمال إلى منظومة إنتاجية محركة للنمو الاقتصادي وفرص العمل اللائق.
- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتطوير التشريعات ذات الصلة.
- التوعية بأهمية نهوض القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية وأثرها في تعزيز مكانته على المدى القريب والبعيد.
- تحديد الآليات المناسبة والتحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من أن يلعب دوراً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة.
- المساهمة في التطوير الفني والتقني وذلك لضرورة التقدم العلمي للمنافسة العالمية.
- تنمية القوى العاملة بما يحقق التنافسية الدولية للمنتجات وذلك من خلال برامج التدريب والتعليم.

الخلاصة

يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال الاستثمار، والابتكار، والمسؤولية الاجتماعية، كما تعتبر مشاركة القطاع الخاص في الجهود التنموية ضرورة لتوفير فرص العمل، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تضافر كل الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئية. ولتعظيم دور القطاع الخاص، فإن على الدول العربية العمل على تهيئة وتعزيز البيئة التشريعية والاقتصادية والضريبية، ودعم التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين كل الأطراف المعنية، مع التركيز على دعم الاستثمارات لتحقيق التنمية الشاملة. وتُعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الأدوات التي تساعد في إحداث فرص عمل جديدة، إلى جانب تعظيم الربح. وتعتبر استثمارات القطاع الخاص في القطاعات ذات الأولوية الاستثمارية مثل الصناعة، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، من أهم الاستثمارات التي تساعد في خلق قيمة مضافة طويلة الأجل.

ويمكن القول بأن القطاع الخاص يساهم بدور محوري في دعم المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، التي توفر فرص العمل، وتدعم الابتكار وريادية الأعمال. ويواجه هذا القطاع في بعض الدول العربية عدة تحديات تتعلق بضعف الأطر التشريعية، ومحدودية البنية التحتية، وقلة التسهيلات المقدمة له، وهوما يتطلب وضع أطر تنظيمية واضحة، وتعزيز حوافز الابتكار والاستثمار لتعظيم دوره.

ويتطلب إشراك القطاع الخاص العديد من الإجراءات منها: إنشاء نماذج أعمال مستدامة ومبتكرة، وحوافز سوقية على نطاق واسع، ورقمنة المعاملات، وشفافية في التراخيص، إلى جانب تنويع مصادر التمويل، ووجود شراكات حكومية، كما أنه لا بد من زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، ودعم الابتكار المحلي، بالإضافة إلى محاربة الفساد، وحماية المنافسة، وزيادة الشراكات الدولية وتشجيع نقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الدول المتقدمة، للقطاع الخاص دور فاعل تدعمه بيئة تنظيمية مستقرة، ومؤسسات قوية، ونظم تعليمية متقدمة، ويركز على الابتكار، ودعم الاقتصاد الأخضر، والرقمنة. أما الدول العربية مثل الإمارات والسعودية والبحرين، فتفقد إصلاحات شاملة لتوسيع دور القطاع الخاص، ودعم المؤسسات الصغيرة والنظام المالي. وتواجه بعض الدول العربية الأخرى مثل مصر، وتونس، والمغرب، والأردن تحديات تتمثل في الإجراءات الإدارية، وضعف التمويل، بالرغم من أن لديها إمكانيات ضخمة لكن تحتاج لإصلاحات هيكلية قوية لزيادة مشاركة القطاع الخاص.

إن لا بد من إشراك القطاع الخاص بشكل فعال في وضع السياسات الاقتصادية للدول، وتبني شراكة بناءة مع القطاع العام، مما يعزز من قدرة الاقتصاديات على مواجهة الأزمات المختلفة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتحول إلى اقتصاد قائم على المنافسة والابتكار، وتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية المستدامة.

وتلعب أطراف الإنتاج دوراً هاماً في مواجهة هذه التحديات التي تواجه القطاع الخاص، مثل دعم برامج التدريب المهني وتنمية الموارد البشرية لتقليل الفجوة في المهارات، وتعزيز الحوار بين أصحاب العمل والعمال لوضع سياسات عمل ملائمة، والدعوة إلى شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص لوضع سياسات تنموية مستدامة، هذا إضافة إلى وضع استراتيجيات وطنية لتعزيز ريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

• المراجع باللغة العربية

1. الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2023، القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة ESCWA، بيروت.
2. مروة بلتاجي، 2024. "التفاعل بين البيئة والاقتصاد: الاقتصاد الأخضر والأعمال التجارية الخضراء." مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد 47، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
3. مجموعة البنك الدولي، تقرير جاهزية أنشطة الأعمال، 2025.
4. مجموعة البنك الدولي، القطاع الخاص في مصر. محرك للنمو المستدام والشامل للجميع في المستقبل، نوفمبر 2024.
5. مجموعة البنك الدولي، ترتيب الاقتصادات Doing Business، 2020.
6. مجموعة البنك الدولي تقرير جاهزية أنشطة الأعمال Business Ready – B-READY.
7. منظمة العمل العربية، 2024، التقرير العربي الثامن حول التشغيل والبطالة في الدول العربية "أسواق العمل: رؤى ومسارات مبتكرة ومستدامة".
8. منظمة العمل العربية، 2017، "القطاع الخاص ودوره في التنمية المستدامة".
9. منظمة العمل العربية، 2016، التقرير العربي الخامس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، "القدرة التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل نحو معالجة اقتصادية مستدامة".
10. منظمة العمل العربية، 2012، دور القطاع الخاص في منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني في الدول العربية.
11. حسابات الاسكوا استناداً إلى UNCTAD 2022.
12. منظمة العمل الدولية، تقرير "العمالة والآفاق الاجتماعية لعام 2026".
13. تقرير الاسكوا التحليلي للمهارات.
14. تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية، الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل، مؤتمر العمل العربي الدورة (48) سبتمبر 2022
15. تقرير تصنيف التنافسية العالمية 2025.
16. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي الدورة (51) 2025.
17. تقديرات البنك الدولي واللجنة والاجتماعية لغرب آسيا / الأسكوا عام 2026.
18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2025 / مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد لعام 2025: المصاعب المتداخلة للفقر ومخاطر المناخ نيويورك.
19. منظمة العمل الدولية، جدول الأعمال الخاص بالعمل اللائق، 2019.
20. إحصاءات وزارات الاقتصاد والعمل في كل دولة، ILO (2021, 2024).

• المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abdel Latif, A. and A. Dawoud. (2020). Properly Addressing Informality in the Arab World: Nature, Severity and Possible Solutions, Policy Brief, Task Force 6, Economy, Employment and Education in the Digital Age.
2. Atkinson, A.B. and E. Marlier. (2010). “Analyzing and Measuring Social Inclusion in a Global Context”. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, New York.
3. Baker, S. (2006). Sustainable development. New York: Routledge.
4. Barron, J.M, M.C. Berger, and D.A. Black. 1998. “Do Workers Pay for On-the-Job Training?” Journal of Human Resources, 34.
5. Becker, G.S. 1962. “Investment in Human Capital: A Theoretical Analysis.” Journal of Political Economy, 70 (5).
6. Becker, G.S.1980. Human Capital: a Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education, 2nd edition, Chicago: University of Chicago Press.
7. Biltagy, M. (2019). “Economic Analysis of Supply Functions, Private Returns to Investment in Education and Skill Mismatch in Egypt.” European Journal of Government and Economics, 8(1).
8. Hu, A. (2014). China: Innovative Green Development. Berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
9. Juan Diaz, Granados and Benedict Sheehy. (2022). Role of the Private Sector in Sustainable Development. Springer Nature Switzerland AG 2022 S. O. Idowu et al. (eds.), Encyclopedia of Sustainable Management, https://doi.org/10.1007/978-3-030-02006-4_381-1
10. Lucas, R. 1988. “On the Mechanics of Economic Development.” Journal of Monetary Economics, 22.
11. Menzies, M., H. Barwick and V. Link. (2000). “Scholarships, Fellowships and Human Capital Formation in National Innovation Systems.” Ministry of Research Science and Technology, New Zealand.

12. Mincer, J. (1958). "Investment in Human Capital and Personal Income Distribution." *Journal of Political Economy*, 66 (4).
13. Neto, M. and Sobhani, S. (2023). "Making Markets work for the SDGs: UNDP's Private Sector Development and Partnership Strategy (2023-2025).
14. Odero K. (2013). New urban spaces: the emergence of green economies. In Simpson, R and Zimmermann M (eds.). *The Economy of Green Cities: A World Compendium on the Green Urban Economy*. Berlin: Springer.
15. Scheyvens, R., Banks, G., & Hughes, E. (2016). The private sector and the SDGs: The need to move beyond 'business as usual'. *Sustainable Development*, 24.
16. Schultz, T.W. (1961). "Investment in Human Capital." *American Economic Review*, 51(1).
17. Stokey, N. 1988. "Learning by Doing and the Introduction of New Goods." *Journal of Political Economy*, 96.
18. Stokey, N. 1991. "Human Capital, Product Quality and Growth." *Quarterly Journal of Economics*, 106:2.
19. UN, United Nations (1995). Report of the World Summit for Social Development, Copenhagen, 6-12 March 1995. Also available from <http://www.un.org/esa/socdev/wssd/index.html>.
20. International Labour Organization (ILO), *Global Employment Trends for Youth 2024 – Middle East and North Africa*, 2024.
21. International Labor Organization 2024. *Arab States Employment and Social Outlook - Trends 2024: Promoting social justice through a just transition*.
22. International Labor Organization 2021, ESCWA. *Towards a Productive and Inclusive Path Job Creation in the Arab Region*.